

الفصل العاشر

الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمي

المبحث الأول : الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمي
في العالم العربي

المبحث الثاني : الأحلاف العسكرية في الكتلة السوفيتية .

obeikandi.com

الفصل العاشر

الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمي

أوضحنا في تحليلنا للملابسات التي أحاطت بتطبيق نظام الأمن الجماعي أن هناك العديد من الثغرات التي تضعف من فعالية هذا النظام الذي إنبنى على إفراضات نظرية إتضحت أوجه المبالغة فيها عند مقارنتها بالواقع الدولي بكل أوضاعه وعلاقاته المعقدة .

وقد وضح للدول كثيرة أن الاعتماد على الأمم المتحدة في موضوع حساس بطبيعته مثل الأمن القومي ، كان مخاطرة لا يصح التورط فيها ، ومن ثم فقد برزت فكرة الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمي كبديل أكثر فعالية ومقدرة على كفالة درجة أكبر من الأمن للأطراف التي تشارك في عضويتها ، ولعل ذلك هو السبب في أن الفترة التي تلت إنتهاء الحرب ، والتي كانت الحرب الباردة فيها قد بلغت ذروتها ، شهدت نشاطاً دولياً هائلاً في مجال إقامة المحالفات وترتيبات الأمن الثنائية والمتعددة الأطراف ، وبشكل لا نجد له مثيلاً في أي مرحلة سابقة من تطور العلاقات الدولية .

وسنحاول فيما يلي أن نقدم فكرة عن أبرز هذه الترتيبات الأمنية .

المبحث الأول

الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمي في العالم الغربي

١ - ميثاق ريو The Rio Pact

ميثاق ريو أو معاهدة المساعدة المتبادلة بين الدول الأمريكية
The Inter - American Treaty of Reciprocal Assistance ،
هو أول ميثاق الأمن المتبادل التي ظهرت في نطاق الكتلة الغربية
في عالم ما بعد الحرب الثانية ، وكثير من محالفات الأمن الغربية التي عقدت

بما بعد ، صيغت على غرارها وتقيدت بنفس الإطار العام .

وقد وقع هذا الميثاق في ريودي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٤٧ أثناء انعقاد مؤتمر الدول الأمريكية الخاص ببحث وسائل تدعيم السلام في القارة الأمريكية . وقد اشتملت عضوية ميثاق ريو على كل من الولايات المتحدة وكوبا وهندوراس والمكسيك وجواتيمالا والسلفادور ونيكاراجوا وهايتي وجمهورية الدومينيكان وكوستاريكا وبنما وقترويلا والاكوادور وكولومبيا وبيرو وبوليفيا وباراجواي والبرازيل وشيلي والارجنتين وأرجواي (١) .

وقد نصت ديباجة الميثاق على أن الهدف من عقده هو كفالة السلم لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدة الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر الاعتداء عليها من الخارج . وفي هذا الميثاق أعلنت الدول الأعضاء بندها وإدانتها للحرب كأداة للسياسة القومية ، وتعهدت بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها الدولية تمشياً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، كما تعهدت بإتباع الوسائل السلمية لتسوية خلافاتها وذلك في نطاق التدابير والإجراءات المنصوص عليها في نظام جامعة الدول الأمريكية ، وفي الحالات التي كانت تحقق فيها هذه الإجراءات أو تعجز عن الوصول إلى نتائج مرضية ، كان من الواجب أن تحال تلك التراءعات إلى الأمم المتحدة لحسمها بالقرارات المناسبة (المادة ٢ من ميثاق ريو) .

كما إتفقت الدول الأمريكية الموقعة على ميثاق ريو على اعتبار أن أي اعتداء يقع على إحداها يعتبر إعتداء على الكل ، ويوجب التدخل الجماعي لوضع حد له تنفيذاً لمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس ، الفردي والجماعي ، الذي كفله ونص عليه ميثاق الأمم المتحدة . وبالإضافة ، فقد إتفق على أن المشاركة فسي مسؤولة تنفيذ هذه التدابير الجماعية لمقاومة العدوان ، كانت أمراً ضرورياً حتى ينتهي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من التوصل إلى إقرار التدابير التي نحتها طبيعة تلك المواقف (المادة ٣) . على أن هذه المشاركة أخضعت لشرط أن تكون الموافقة عليها قد تمت بأغلبية الثلثين ، ويستبعد من التصويت الدول الأطراف في هذه التراءعات .

ومن ضمن الإجراءات والتدابير التي نص عليها ميثاق ريو لعاقبة
العنوان :

- (١) إستدعاء رؤساء البعثات الدبلوماسية .
- (٢) قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة التي يندر منها العنوان .
- (٣) قطع العلاقات الاقتصادية إما قطعاً كلياً أو جزئياً .
- (٤) قطع الاتصالات الهاتفية والبرقية والمواصلات البحرية والبرية .
- (٥) إستخدام القوة المسلحة

على أن من الأمور الجسيمة بالتنويه ، أن ميثاق ريو لم يلزم الدول الموقعة عليه بالمشاركة في التدابير العسكرية الجماعية ، بل أخضع المشاركة فيها لموافقة هذه الدول. ويقال إن القصد من ذلك كان إقناع مجلس الشيوخ الأمريكي بالتصديق على المعاهدة، لأن المجلس كان من المحتمل جداً أن يمتنع عن التصديق عليها إذا ما تبين له أن الولايات المتحدة كانت ستورط عسكرياً - رغماً عنها - في كل حالة يفتق فيها بأغلبية الثلثين على ضرورة التدخل العسكري .

وقد حددت المادة الثامنة من الميثاق التصرفات التي تشكل عدواناً بأنها :

أ - الاعتناء العسكري الذي يقع من دولة ضد أخرى دون أن يكون سبباً بوقوع استغزات عدائية من جانب الدولة المستهدفة بهذا الاعتناء .

ب - عبور حدود إحدى الدول وغزوها من قبل دولة أخرى .

ج - غزو أحد الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الفعلية لإحدى هذه الدول الأمريكية .

٢ - معاهدة حلف شمال الأطلسي

The North Atlantic Treaty Organization (NATO)

جاءت المرحلة الثانية والحامة في سلسلة ترتيبات الأمن الجماعي ، في داخل العالم الغربي مع عقد معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) . وقد وقعت هذه المعاهدة في ٤ أبريل ١٩٤٩ في واشنطن من كل من الولايات المتحدة وكندا وبلجيكا واللتيمرك وفرنسا وإيسلندا وإيطاليا ولكسمبرج وهولندا والنرويج والبرتغال والمملكة المتحدة ، ثم إنضمت إليها في عام ١٩٥٢ كل من تركيا واليونان ، وفي عام ١٩٥٥ أصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) عضواً عاملاً في الحلف بمقتضى إتفاقات باريس المعقودة في أكتوبر ١٩٥٤ وبعد التوقيع على معاهدة اتحاد غرب أوروبا .

وفي الحقيقة أن معاهدة حلف شمال الأطلسي كانت بمثابة إمتداد وتوسيع لإطار معاهدة بروكسل التي وقعت في عام ١٩٤٨ بين كل من بلجيكا وفرنسا ولكسمبرج وهولندا وبريطانيا ، والتي تعهدت فيها هذه الدول بمساعدة بعضها إذا ما تعرضت إحداها للاعتداء العسكري . وقد قوبلت معاهدة بروكسل بالتشجيع في أمريكا ، الأمر الذي دفع السناتور الأمريكي « فاند نبرج » إلى تبنى توصية تدعو إلى إشراك الولايات المتحدة في مثل هذه الترتيبات الإقليمية وغيرها من تدابير الأمن الجماعي وذلك على أساس مبدأ المساعدة المتبادلة بينها وبين هذه الدول . وهذه التوصية التي عرفت بتوصية « فاند نبرج » وافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي في يونيو ١٩٤٨ وأعقب ذلك بدء مرحلة من المشاور والمفاوضات بين الحكومة الأمريكية وحكومات الدول الأخرى في منطقة شمال الأطلسي وإنتهت هذه المفاوضات باقتراح معاهدة حلف شمال الأطلسي التي وافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية إثنين وثمانين صوتاً ضد ثلاثة عشر صوتاً . وتبع ذلك الاجراء ، التصديق عليها من قبل الرئيس الأمريكي في ٢٥ يوليو ١٩٤٩ ، ومن قبل الدول الإحدى عشر المؤسسة الأخرى ، وبهذا أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتباراً من ٢٤ أغسطس ١٩٤٩ (٢) .

وقد اشتملت معاهدة الحلف على ديباجة وأربع عشرة مادة ، وجاء في ديباجة المعاهدة أن الدول الأطراف تجدد عهدا وثقتها في المبادئ والأهداف

التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة . وتؤكد رغبتها في أن تحيا في سلام إلى جانب الدول والحكومات كافة ، وتعلن تصميمها على أن تحافظ على حريتها وحضارتها وتراثها المشترك ، وقيمها القائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وحكم القانون ، كما تؤكد أنها ستسق جهودها بصورة جماعية للدفاع عن أمن وسلام منطقة شمال الاطلنطي .

وقد تعهدت الأطراف المتعاقدة بنص المادة الأولى من معاهدة الحلف بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها على أي نحو يتعارض مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، كما تعهدت بأن تعمل على تسوية منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، ونصت المادة الرابعة على مبدأ التشاور الجماعي في الحالات التي يعتقد معها بوجود تهديد للكيان الأقليمي أو الاستقلال السياسي أو لأمن أي دولة منها . أما المادة الخامسة والتي تعتبر من أهم هذه المواد كلها فقد نصت على أن أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول حلف الاطلنطي يعتبر عدواناً ضد كل الدول المتحالفة ويتعين عليها في هذه الحالة إتخاذ ما تراه ضرورياً من تدابير جماعية لمقاومة العدوان ، بما في ذلك بالطبع استخدام القوة المسلحة ، وتقوم دول الحلف بالأبلاغ عن وقوع العدوان ، وعن الترتيبات التي اتخذتها في مواجهته إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . أما المادة السادسة فقد حددت المنطقة التي ينطبق عليها تدخل الحلف بأن ذكرت أنها أقاليم الدول المتعاقدة في أوروبا وأمريكا الشمالية ، والمديريات الجزائرية (في ذلك الوقت وقبل حصول الجزائر على استقلالها عن فرنسا في عام ١٩٦٢) ، وكذلك الأعتداءات المسلحة التي تقع ضد قوات الاحتلال التابعة لأي من هذه الدول في أوروبا . أو الجزر الواقعة في منطقة الاطلنطي شمال مدار السرطان والتي تقع تحت سلطان أي من الدول الحليفة وكذلك السفن والطائرات التابعة لأي من تلك الدول في المنطقة المذكورة .

وأكدت المادة السابعة من المعاهدة استمرار إعراف الدول المتحالفة بسلطة مجلس الأمن بإعتباره الجهاز الأول المسئول عن حماية السلم والأمن الدوليين . ونصت المادة الثالثة عشر على أنه بعد إنقضاء عشرين عاماً على سريان المعاهدة . يحق لأي طرف من الأطراف المتعاقدة أن ينسحب منها ويكون ذلك بعد سنة

من تقديم إخطار بهذا المعنى إلى حكومة الولايات المتحدة التي تتولى من جانبها إخطار الدول المتحالفة الأخرى بهذه الرغبة .

وأما عن الأجهزة الرئيسية التابعة لحلف شمال الاطلنطي فيمكن القول بأن هذه الأجهزة على نوعين : أجهزة عسكرية ، وأجهزة مدنية ، وهذه الأجهزة يمكن ذكرها على النحو التالي (٣) :

أ - مجلس الحلف : وهو السلطة العليا المسئولة عن وضع السياسات الخاصة بحلف الاطلنطي وتمثل في المجلس كل الدول الأعضاء في الحلف ، ويحضر اجتماعات المجلس عادة وزراء الخارجية والدفاع والمالية في هذه الدول (وإن كان حضور الوزراء ليس شرطاً فقد ينقذ المجلس بواسطة الممثلين الدائمين لهذه الدول في مقر الحلف) والاجتماعات الوزارية لمجلس الحلف تنعقد مرتين أو ثلاث مرات في السنة . ويرأس مجلس الحلف في اجتماعاته السكرتير العام لحلف شمال الاطلنطي ويساعد المجلس في النهوض بمسئوليته عدد من اللجان التي تخصص في بحث ودراسة موضوعات معينة وهناك من هذه اللجان المدنية ما يربو على العشرين وذلك بالإضافة إلى اللجان المؤقتة التي تشكل عندما تتور الحاجة إلى بحث مشكلة معينة ، وتغض هذه اللجان بمجرد إنتهائها من مهامها .

ب - اللجنة العسكرية : وهي السلطة العسكرية العليا في حلف الاطلنطي وتتكون من رؤساء هيئات الأركان في الدول المتحالفة باستثناء إسبانيا التي ليست لها قوات مسلحة وهي لذلك تمثل في اللجنة العسكرية بواسطة ممثل مدني . وتجتمع اللجنة العسكرية مرتين على الأقل في السنة على هذا المستوى وإلى جانب ذلك تكون هناك اجتماعات مستمرة بين الممثلين العسكريين الدائمين لهذه الدول ويكون من سلطتهم إصدار قرارات في الموضوعات العسكرية التي تتطلب التصرف فيها بشكل أو آخر . ويوجه عام تتركز إهتمامات اللجنة العسكرية حول الأمور المتعلقة بالتخطيط للسياسات العسكرية العامة لحلف الاطلنطي .

وحتى عام ١٩٦٦ كانت الأداة التنفيذية للجنة العسكرية هي ما يسمى بالمجموعة الدائمة، والتي كانت تتكون من ممثلين لرؤساء هيئات الأركان في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وكان هناك عدد من الأجهزة العسكرية التابعة للناتو التي وضعت تحت سلطة هذه المجموعة الدائمة ولكن انسحاب ديجمول من القيادة العسكرية المشتركة للحلف في مارس ١٩٦٦ أدى إلى إلغاء هذه المجموعة الدائمة وإحلالها بجهاز جديد أطلق عليه الهيئة العسكرية الدولية، وهذه الهيئة ليست أداة تنفيذية للجنة العسكرية وإنما تخدم كإحدى اللجان العامة العاملة في الحلف.

وأهم القيادات العسكرية التي تتبع حلف شمال الاطلنطي، هي القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا، ومقر هذه القيادة العليا كان يقع فيس روكينكور بالقرب من باريس وذلك حتى وقت انسحاب فرنسا من القيادة العسكرية المشتركة للحلف، وبعدها نقلت إلى بلجيكا. ويتبع هذه القيادة العليا أربع قيادات فرعية هي: قيادة المنطقة الشمالية، وقيادة المنطقة الوسطى، وقيادة المنطقة الجنوبية، وقيادة منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهذه القيادات الفرعية تنقسم بدورها إلى قيادة القوات البرية والبحرية والجوية.

وبالنسبة للأوضاع الراهنة لهذا التنظيم العسكري فإن هناك من يعتقد أن حلف الأطنطي - كتحالف تمت في وقت السلم - استطاع أن يحقق مستوى عالياً للغاية من التنسيق والمركزية، وإن كان لم يحقق ذلك القدر من الاندماج الذي يرقى به إلى مستوى التنظيمات فوق القومية.

وحتى الآونة الحالية، فلا يزال الإشراف على القوات الوطنية التابعة لدول الحلف تحت السيادة القومية لهذه الدول. كما أن استخدام الأراضي والتسهيلات المتواجدة في أقاليم دول الحلف لا يسمح به إلا بناء على سلسلة من الاتفاقات الثنائية التي تحول دون استخدام أقليم إحدى الدول المتحالفة رغم إرادتها أو ضد مشيئتها. ومن ذلك أيضاً أن الرؤوس النووية التي تخزنها الولايات المتحدة في أوروبا الغربية وإن كانت لا تزال تحت رقابة أمريكا وسيطرتها المطلقة دون أن تنازعها في ذلك دول الحلف الأخرى، إلا أن الأسلحة التي تتركب

فيها هذه الرؤوس النووية مثل الصواريخ أو قاذفات القنابل تخضع لرتبيات ثنائية محددة بين الولايات المتحدة وبين هذه الدول . وبالإضافة فإن ما يطلق عليه بالتخطيط النووي المشترك في حلف الأطلسي إنما ينصرف فقط إلى كيفية تنفيذ القرارات التي يتخذها الرئيس الأمريكي في هذا الشأن ولا ينصرف إلى إقراح هذه القرارات أو مناقشة مضمونها . ويرجع ذلك في رأى الكثيرين إلى المخاطر الهائلة المرتبطة باستخدام الأسلحة النووية في أية حرب مقبلة مع الاتحاد السوفيتي ، وهو الاعتبار الذي يدعو إلى تضييق نطاق اتخاذ القرارات الخاصة باستخدام تلك الأسلحة وحصره في الولايات المتحدة طالما أنها هي التي تمد الحلف بالنسبة العظمى من قوته النووية الضاربة .

بقي أن نشير إلى تقرير لجنة هارمل عن أوضاع منظمة حلف شمال الأطلسي والذي يعد من أهم وأشمل التقارير التي تناولت تلك الأوضاع بالتفصيل . وبالرغم من أن التقرير وضع في أواخر الستينات ، إلا أن الكثير من عناصره الرئيسية ما تزال صحيحة بوجه عام .

في عام ١٩٦٦ ، وبناء على مبادرة من وزير خارجية بلجيكا بيير هارمل ، وافقت الحكومات الخمسة الأعضاء في حلف الأطلسي ، على تشكيل لجنة لتحليل مهام الحلف ومسئولياته في ظروف المستقبل ، وتقرير الوسائل التي يجب أن يركز عليها تنفيذ تلك المهام وبما يسهم في تعزيز كيانه بإعتبار أن ذلك يمثل عنصراً أساسياً نحو تحقيق سلم دولي مستقر ، وقد عرف التقرير الذي تضمن نتائج دراسة هذه اللجنة ، بتقرير هارمل الذي اكتسب أهمية خاصة من واقع النقاط التي أثارها والاعتبارات التي تناولها ، ولأنه أيضاً صدر في وقت كانت فيه علاقات الشرق والغرب تدخل في مرحلة الانقراج والمهادنة ، وقد تضمن التقرير الذي قدم إلى المجلس الوزاري لـناتو في ديسمبر عام ١٩٦٧ عدداً من التصورات والمقترحات التي يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - أن حلف الأطلسي منظمة ديناميكية نشطة أثبتت سفورتها المستمرة على ملاءمة أوضاعها مع الظروف الدولية المتغيرة ، كما أن بإمكان الحلف أن يضطلع بواجباته مستقبلاً في نطاق معاهدته الأصلية ، أي دون حاجة إلى تعديلها

أو المساس بها ، ومن خلال التركيز على الوسائل والاجراءات التي ثبتت مسن تجربة الحلف الماضية فعاليتها وكفاءتها .

٢ - أن الظروف الدولية التي أعقبت تأسيس الحلف في سنة ١٩٤٩ حتمت عليه أن ينهض ببعض الوظائف السياسية التي إتسعت أبعادها ، ولزادت أهميتها بصورة مطردة ، ومن أمثلة هذه الظروف الدولية المتغيرة : نجاح قوة الردع الأطلنطية في إحباط نزعة التوسع السوفيتي في أوروبا ، وإهتزاز وحدة العالم الشيوعي لأسباب وطنية ومصالحية ومذهبية ، وإنتهاج السوفيت استراتيجية التعايش السلمي وما ترتب عليها من تغير في مضمون أساليب المواجهة ضد الغرب ، وتدعم قوة أوروبا الغربية وتعاظم الإنجاء فيها نحو الوحدة الاقتصادية والسياسية ، وتصفية الاستعمار التي نتج عنها تعديل إطار علاقات أوروبا بغيرها من مناطق العالم ، وأخيراً بروز مشكلات دولية من نوع جديد بين الدول المتقدمة والدول النامية .

٣ - تأسيساً على ما سبق ، كان من المتعين على حلف الأطلنطي أن ينهض بمسئوليتين رئيسيتين في نفس الوقت ، المسئولية الأولى وتتركز في ضرورة الابقاء على قوة عسكرية كافية تحت تصرفه ، وكذلك الاحتفاظ بأقصى قدر ممكن من التضامن السياسي بين أعضائه ، حيث يمكن بهاتين الوصيلتين معاً ، ردع كل أشكال العدوان العسكري والتهديد السياسي الذي يمكن أن تتعرض له دول الحلف . ويمضى التقرير إلى القول بأنه إذا كانت الظروف الناتجة عن استمرار وجود توترات بسبب عدم حل مشاكل الأمن نهائياً في أوروبا تجعل من المستبعد ومن غير المرغوب فيه إجراء تخفيض في قوة الحلف العسكرية في القارة الأوروبية ، صيانة لأوضاع التوازن وإتقاء لمخاطر الاختلال ، فإن المجابهة الفعالة لتحديات الأمن لا تتحقق بإمكانياته العسكرية القائمة ، وإنما بالعمل على تدعيمها باستمرار لأن ذلك وحده هو الكفيل بخلق مناخ من الاستقرار والأمن والثقة . أما المسئولية الثانية ، فكانت تنصرف إلى ضرورة مواصلة التقدم نحو خلق علاقة مستقرة بين الغرب والشرق عن طريق حل المشكلات السياسية الشائكة المعلقة بين الطرفين . ومن هنا ، فإن دعم إمكانات الأمن العسكري مع التنبذ في نفس الوقت لسياسات التهدئة والتفاهم السياسي

بين الكتلتين ، لا يجب النظر إليها على أنها تتناقض مع بعضها ، ولكن الأصح والأقرب إلى الواقع هو أنها كانت متكاملة ، فالدفاع الجماعي - كما يقول التقرير - هو عنصر استقرار حيوي في السياسة الدولية ، وبدونه يصبح إنتهاج سياسات فعالة للتهدة وتخفيف حدة التوترات الدولية أمراً مشكوكاً فيه . ولذلك فإن الطريق نحو السلام والاستقرار في أوروبا يرتكز في أساسه بالمدى الذي يمكن فيه توظيف تحالف النساطو من أجل توسيع آفاق التقارب والإنفراج في العلاقات الغربية السوفيتية .

٤ - إن إحفاظ دول الحلف بسيادتها الوطنية لا يلزمها بإخضاع سياساتها للقرارات الجماعية التي تتخذ في نطاق أجهزة الحلف . فقيمة الحلف مستمدة في الدرجة الأولى من كونه أداة لتبادل وجهات النظر والنشاور وأيضاً وثيقة السبل الضرورية لإفتتاح هذه الدول على مشاكل بعضها البعض ، وهذا كله بخدم كأساس ترتفع فوقه السياسات الوطنية لكل واحدة من هذه الدول ، بحيث يصبح من حق كل دولة أن تنفذ ما شاءت من إجراءات التقارب والمهادنة وتنمية المصالح المتبادلة .

٥ - أنه يصح على دول الحلف أن تستمر الطاقات المتاحة لديها في تنمية علاقات التهدة والمهادنة مع الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا على أن يأخذ ذلك شكل تدابير وإجراءات تنفيذية ، حتى يتسنى في النهاية الوصول إلى الهدف السياسي الأكبر ، ألا وهو التهيئة لسلم مستقر في أوروبا عن طريق وضع ضمانات عامة للأمن الأوروبي . ثم يقول تقرير هارمل انه إذا كانت الاتصالات الجارية بين شطري أوروبا يتم معظمها في نطاق ترتيبات ثنائية ، فإن ثمة مصالح وأمور أخرى تستلزم بطبيعتها صورة أكبر من صور الاتصال الجماعي بين هاتين المجموعتين من الدول الأوروبية .

٦ - أن حلف الأطنطي يجب أن يوجه قلدراً أعظم من إهتمامه نحو حل المشكلات الدفاعية لبعض المناطق المكشوفة في نظم دفاعه ، وبالأخص مؤخرته الجنوبية الشرقية في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث تتزايد القوة البحرية السوفيتية من جانب ، وحيث تتفاقم أوضاع الصراع العربي الإسرائيلي

بكل مضاعفاته الإقليمية والدولية وركز على الإمكانيات الدفاعية للحلف في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم . وإذا كانت أزمة الشرق الأوسط التي ليزدادت خطورتها بعد حرب يونيو ١٩٦٧ تنخل في نطاق المشاورة المباشرة للأمم المتحدة ، فإن تلك الحقيقة يجب ألا تمنع حلف الأطلسي من أن يعمل على تنسيق اتجاهاته من هذه المشكلات مع المنظمة الدولية حيث أن ذلك التنسيق يساعده على مجابهة ما قد يكون لها من تأثير على أوضاعه الأمنية والدفاعية بدرجة أكبر من الصعبة .

كان ذلك بإختصار مجمل الاقتراحات التي إشتغل عليها تقرير هارمل المعروف ويلاحظ أن حجم الاتصالات بين شطري أوروبا قد زاد فعلا وبصورة واضحة في الفترة التي أعقبت تقديم هذا التقرير ، مما أسهم في دعم إمكانيات التطرب بين الشرق والغرب ، وهو التطرب الذي أزال الكثير من توترات الحرب الباردة السابقة ، وكان من أبرز نتائجه إنعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في عام ١٩٧٣ الذي شاركت في أعماله خمس وثلاثون دولة كان من بينها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، واستمرت مناقشاته لمدة عامين ، وإنتهت بإصدار وثيقة مبادئ هلسنكي المعروفة فسي أغسطس ١٩٧٥ ، وقد حددت هذه الوثيقة أسس العلاقات الأوروبية الجديدة ومن ضمنها الحرية إلى الإمتاع عن إستخدام القوة المسلحة أو التهديد بإستخدامها في أي صورة يحظرها ميثاق الأمم المتحدة وتحرمها مبادئ القانون الدولي ، والتعهد بعدم إنتهاك الحدود الإقليمية القائمة أو التعديل فيها واحترام السلامة الإقليمية لكل دولة ، وكذلك التمسك بحل المنازعات الأوروبية بالطرق السلمية ، الخ .

وفي مجال الأمن العسكري ذكرت وثيقة هلسنكي أنه من منطلق الحاجة إلى التخلي عن أخطار التراجعات المسلحة في القارة الأوروبية ، فإنه يصبح من الضروري إزالة أسباب سوء الفهم أو سوء التفهم في مواجهة بعض التصرفات العسكرية مما قد يترتب عليه الإندفاع في مبادرات خاطئة ينجم عنها تهديد الأمن الأوروبي ، وتضادياً لذلك الإحتمال قد إنتفت الدول الموقعة على هذه الوثيقة على التمسك بتنفيذ التدابير الآتية :

١ - الإلتزام بتقديم إخطارات مسبقة عن المناورات العسكرية التي تجري على نطاق واسع ، وذلك من خلال قنوات الاتصال العادية . ويشمل الإخطار بيان الشكل العام للمتورة ، وأهدافها الأساسية ، والدول المشتركة فيها ، ونوعية القوات التي تتكون منها ، وأعدادها ، والمنطقة التي ستجرى فيها المناورة والوقت الذي ستنتهه ، الخ .

٢ - الإخطار المسبق عن المناورات العسكرية الأضيق نطاقاً أو الأقل أهمية ، على أنه ليس ثمة إلتزام بتقديم مثل هذه الإخطارات كما هو الحال في العملية السابقة ، ولكنها تقدم بشكل إختياري وعلى سبيل الإقتناع من جانب هذه الدول بأن مسلماً كهلما يمكن أن يسهم في تعزيز أواصر الثقة المتبادلة فيما بينها ، وتدعيم إحتتمالات الأمن الأوروبي بصورة عامة .

٣ - معاهدة حلف جنوب شرقي آسيا أو حلف مانيللا

South East Asia Treaty Organization (SEATO)

أما عن حلف جنوب شرقي آسيا فقد بدأ التذكير في إنشائه منذ أن ظهرت الصين الشيوعية كقوة ضخمة في القارة الآسيوية وفي السياسة الدولية عموماً بعد عام ١٩٤٩ .

وكانت الدول التي تبنت الدعوة إلى إنشائه في البداية هي الفلبين وتايلاند وكوريا الجنوبية ، وكان الدافع إلى ذلك هو تخوفها من أن تقع تحت السيطرة الشيوعية ، ثم جاءت الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣) ، وحرب فرنسا في الهند الصينية (التي إنتهت في مايو ١٩٥٤) لتدعم من هذه المخاوف .

ومن هنا تحركت الولايات المتحدة لإقامة تنظيم دفاعي جماعي جديد عن منطقة جنوب شرقي آسيا ، وتم ذلك بالتوقيع على حلف مانيللا أو معاهدة حلف جنوب شرقي آسيا في ٨ سبتمبر ١٩٥٤ . والدول التي وقعت على هذه المعاهدة هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأستراليا ونيوزلندا والباكستان وتايلاند والفلبين .

وفي الحقيقة أن حلف جنوب شرقي آسيا كان هو الآخر امتداداً متوسعاً لحلف الانزوس (ANZUS) الذي عقد في سبتمبر ١٩٥١ بين كسل من الولايات المتحدة واستراليا ونيوزلندا للدفاع عن منطقة الباسفيكي (٤) .

أما عن رد فعل الدول الآسيوية المحايدة ، وعلى رأسها الهند وبورما وسيلان ، من قيام هذا الحلف ، فإنها أثرت جميعها الإبتعاد عنه وعدم الانضمام إليه رغبة منها في الاحتفاظ بحيادها ، فضلاً عن أن الهند كانت قد أرست في ذلك الوقت دعائم علاقاتها مع الصين الشيوعية في إطار المبادئ الخمسة المعروفة للتعايش السلمي (البانشيلا) ، وبالتالي فقد امتنعت عن الدخول في حلف اعتبرته الصين أداة موجهة ضدها ، خشية أن يؤلب ذلك عداء الصين عليها وهو ما لم تكن تريده بكل تأكيد . ومن هنا نجد أن الزعيم الهندي نهرو ، وأحد أقطاب سياسات عدم الانحياز البارزين ، يقول عن حلف جنوب شرقي آسيا أنه كان خطأ فادحاً من أخطاء السياسة الغربية إذ حاول أن ينقل صراعات القوى الكبرى إلى اقليم جنوب شرقي آسيا وبالتالي فإنه بدلاً من أن يضمن السلم والاستقرار في هذه المنطقة ، فإنه كان يعرضها لأخطار .

وأهم المواد التي إشتملت عليها معاهدة الحلف ، هي المادة الرابعة التي نصت على أنه في الحالات التي يقع فيها إعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء في المعاهدة وفي حدود المنطقة التي يغطيها دفاع الحلف ، ومتى تم التأكيد من ذلك بطريق الاجماع ، فإن مثل هذا الاعتداء يعتبر موجهاً إلى كسل دول الحلف ، ومن ثم كان يتعين عليها - وفقاً للإجراءات الدستورية الخاصة بكل دولة - أن تتخذ من التدابير والترتيبات ما يمكنها من مقاومة العدوان . وفي الحالات التي يحدث فيها التهديد بغير أسلوب القوة المسلحة ، تقوم الدول الأعضاء في الحلف بالتشاور القوري بقصد التوصل إلى التدابير المناسبة في مثل هذه الظروف . كما نصت هذه المادة على أنه في الحالات التي يتفق فيها بالاجماع على إستخدام اقليم أي من الدول المتحالفة لمقاومة العدوان الذي يقع ضد أي واحدة منها ، فإن هذا الاستخدام يكون مطلقاً على شرط موافقة حكومة الدولة صاحبة ذلك الاقليم .

والمنطقة التي يشملها دفاع الحلف هي منطقة جنوب شرقي آسيا ومنطقة جنوب غربي الباسفيكي .

وقد دعت المادة الخامسة من المعاهدة إلى إقامة مجلس للحلف تمثل فيه كل الدول المتحالفة وذلك للتباحث في الأمور الخاصة بتنفيذ المعاهدة . ويدخل ضمن إختصاصات مجلس الحلف التشاور حول مسائل التخطيط العسكري وغير ذلك من الأمور حسب ما تملية الظروف والمواقف . وأيضاً فقد نصت هذه المادة على أن تنظيم مجلس الحلف يجب أن يتم بصورة تجعله قابلاً للاتقاد في أى وقت يكون هناك مبرر لمثل هذا الاتقاد .

أما المادة السابعة فقد تركت الباب مفتوحاً أمام أى دولة ترغب في الانضمام إلى المعاهدة إذا ما كانت في وضع يمكنها من تدعيم أهداف هذا التحالف وتفي هذه الحالة كان يشترط أن يعترف بقبولها وضمها إلى عضوية معاهدة الحلف بالاجماع . وقبول دولة جديدة كان يعنى أن تمتد المنطقة التي تغطيها لإتزامات الحلف الدفاعية لتشمل أراضيها ، وهو ما نصت عليه وأكدت المادة الثامنة .

ولم تنص معاهدة الحلف على مدة محددة لسريان مفعولها ، إلا أن المادة العاشرة أباحت لأى دولة حق الانسحاب من الحلف بعد سنة من تقديمها بطلب تعلن فيه نيتها بالانسحاب إلى حكومة القليلين التي تتولى إخطار الدول الأخرى الأطراف في التحالف بهذا الإجراء .

وقد ورد : تذييل المعاهدة فقرة خاصة توضح فهم الولايات المتحدة للإلتزامات التي نصت عليها المعاهدة ، وذلك بأن ذكرت أن الولايات المتحدة وهي توقع على هذه المعاهدة فإنها تفعل ذلك في إطار إدراكها أن العدوان المسلح الذي يقع ضد دولة حليفة والذي يوجب التدخل الجماعي ، هو العدوان الشيوعي فقط ، أما في الأحوال الأخرى التي لا يكون مصدر العدوان فيها شيوعياً ، فإن الولايات المتحدة ستلجأ إلى التشاور مع حلفائها تمثيلاً على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الرابعة من معاهدة الحلف .

وجاء في البروتوكول الملحق بالمعاهدة أن الدول المتحالفة وافقت بالإجماع على أن تشمل المنطقة التي يمتد إليها نشاط الحلف ككل من كيبوديا ولاوس والاطلم الحر الذي يقع تحت سلطان دولة فيتنام ، كما إتفق على مبدأ تقديم المساعدة الاقتصادية إلى هذه الدول لكي تتمكن من حماية نفسها ودعم حريتها واستقلالها في مواجهة التهديد الشيوعي .

وفي إجتماع مجلس الحلف الذي عقد في بانكوك في فبراير ١٩٥٥ إتفق على أن تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا ونيوزيلندا بتقديم قوات إضافية لتعزيز أمن المنطقة التي يغطيها دفاع الحلف ، كما إتفقت دول الحلف على ملأ الثغرة الدفاعية في المنطقة المجاورة لجنوب الصين وذلك بإنشاء قوة متوسطة الحجم تكون مجهزة بأقوى الأسلحة ويكون مقرها الملايو . وبالإضافة ، فقد إتفق على أن تكون سنغافورة القاعدة الرئيسية لقوة جوية مشتركة من كل من بريطانيا واستراليا ونيوزيلندا .

وفي الاجتماع الذي عقده مجلس الحلف في باجيو في ابريل ١٩٥٥ إتفق على أن تقوم تايلاند والفلبين والباكستان بتقديم جانب من قواتها البرية للقوات تابعة للحلف . وكذلك إتفق على أن تكون القواعد العسكرية الأمريكية في كلارك فيلد والفلبين وتايلاند وسنغافورة بمثابة القواعد الجوية الرئيسية لحلف اسيتو . وفي إجتماع الحلف في كراتشي في عام ١٩٥٦ بحث موضوع إنشاء فر قيادة الحلف وكذلك الأمور المتعلقة بالتخطيط للحرب اللرية . وفي إجتماع ثانيرا في مارس ١٩٥٧ روي زيادة الاستعدادات العسكرية للحلف وتجهيز قوات الموضوع تحت إمرته بالأسلحة اللرية . وفي إجتماع مانिला الذي عقد في مارس ١٩٥٨ بحث الخطة الرامية إلى إنشاء قواعد أمريكية للصواريخ للأسلحة اللرية في دول الحلف كما بحث موضوع توثيق روابط الحلف بحلفي 'طلنطي وبنغداد .

ومن الأمور التي تلفت النظر ، أن حلف جنوب شرقي آسيا شغل منذ بداية وینه ، وربما أكثر من أي حلف عسكري آخر أقالمه الغرب في أي منطقة في الم ، بالمسئلة الخاصة بكيفية مكافحة النشاط الهدام (Subversive Activities)

باعتبار أن هذا النشاط بالذات كان يمثل أداة للعدوان غير المباشر على النحو الذي أشارت إليه الفقرة الثانية من المادة الرابعة لمعاهدة الحلف . وقد إتضحت أهمية المشكلة مع تزايد التهديد الشيوعي ، في مختلف صورته وأشكاله غير المباشرة ، للعديد من الدول التي يغطيها دفاع الحلف وفي مقدمتها فيتنام الجنوبية ولاوس وتايلاند ، الخ .

. ولما كان من الصعب عملياً التوصل إلى تعريف قاطع لمفهوم التخريب والعدوان غير المباشر الذي يمكن أن يشمل أموراً كثيرة مثل التمرد والارهاب والضغط السياسي والدعاية المضادة والعمليات السرية والمعونات الاقتصادية ، وما إلى غير ذلك ، لذا فقد شكل الحلف لجنة من الخبراء لبحث المشكلة . وبالفعل فقد إنتهت من بحثها إلى الاقرار بأنه بعد من قبيل العدوان غير المباشر كسل تخريب يوجه من الخارج ضد السلامة الاقليمية أو الاستقرار السياسي لأي دولة من الدول الأعضاء في الحلف ، شريطة أن يخضع تنفيذ التدابير الكفيلة بمقاومته لمواقفة الدول المستهدفة به . وفي ضوء هذا الاعتبار ، فقد إتفق على أن الإقتلابات العسكرية التي حدثت في تايلاند في عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ كانت أحداثاً داخلية لا شأن للحلف بها .

ومنذ أوائل الستينات تعرض حلف السيتو لبعض التغييرات التي كان من أهمها تعديل قاعدة الإجماع واستبدالها بقاعدة الأغلبية بضغط من تايلاند ، وإن كان قد أبقى لكل دولة على حق الفيتو بإصرار من فرنسا ، وكان ذلك في عام ١٩٦٣ . كما أنه ومنذ ذلك الوقت تغير اتجاه فرنسا كثيراً من هذا الحلف ، فمنذ عام ١٩٦٥ لم يعد لفرنسا أية مشاركة ايجابية في مداولات المجلس الوزاري للحلف ، كما إنسحبت من أنشطته العسكرية ، ولم تؤيد بعض الاعلانات السياسية التي صدرت عنه تأييداً لموقف الولايات المتحدة من المشكلة الفيتنامية ، وإن ظلت معضلة بعضويتها الرسمية . وكان السبب في ذلك يرجع إلى سياسة ديمول الودية مع الصين الشيوعية فضلاً عن أن تقييم فرنسا الديموقراطية للموقف في جنوب شرقي آسيا ولمصالحها الأمنية منذ الستينات كان يختلف جذرياً عن هذا التقييم في فترة الخمسينات . وقد إستمرت فرنسا على إتجاهها السلمي من الحلف حتى في مرحلة ما بعد ديمول .

وتقييم السيتو كحالفة عسكرية جماعية في آسيا ، يكشف عن ضعفها العام وعن عدم تمتعها بأية فاعلية استراتيجية من أي نوع ويرجع ذلك للأسباب الجوهرية الآتية :

أ - أن ولاء الدول الأعضاء في هذه المحالفة لم يكن بالدرجة المطلوبة من القوة ، فضلاً عن تضارب المصالح ، وتعارض المواقف والسياسات الصادرة عن هذه الدول حتى لزاء بعض المشكلات التي كانت بعض الدول الشيوعية طرفاً مباشراً فيها ، كما حدث في حرب فيتنام التي وجدت الولايات المتحدة نفسها معزولة تماماً حتى عن أقرب حلفائها الآسيويين .

ب - أن الحلف لم يثبت مقلوته على توفير الاستقرار في المنطقة كما روج دعائه عند بداية تأسيسه ، بل إن هذه المنطقة بالذات أعتبرت من أكثر مناطق العالم إضطراباً .

ج - أن الدول الغربية ظلت ترفض باستمرار مبدأ الاحتفاظ بقوات برية لها في جنوب شرقي آسيا لتكون أداة الحلف في تنفيذ أهدافه ، وهو ما أفقده كل مقدرته له على الردع والتأثير ، وهو يختلف في ذلك عن حلف الأطلسي الذي استطاع منذ بداية تكوينه أن يحشد قوة برية ضخمة يستطيع أن يواجه بها حلف وارسو .

د - أن الحلف لم يكن يمثل أكثر من خمس عشرة في المائة من الشعوب الآسيوية التي لم تقع تحت السيطرة الشيوعية ، وعليه فإنه لم يكن من المعقول أن يعتمد على هذه المجموعة المحلودة من الدول الآسيوية في الدفاع عن حرية هذه المنطقة بأسرها . وفي ذلك يقول تشستر باولز : إن الاعتماد على تحالف يضم هذه الدول فقط لحماية حرية وأمن تلك المنطقة الواسعة ، لم يكن ليختلف عن تصور قيام حلف الأطلسي من اسبانيا والبرتغال واليونان فقط بينما تبقى باقي دول أوروبا الغربية بعيدة عنه ، (٥) .

ولعل ذلك في مجموعه هو ما دفع المجلس الوزاري لحلف جنوب شرقي آسيا بأن يتخذ قراراً في بداية عام ١٩٧٦ بقضى بتصفية هذا الحلف خلال عامين .

وبالفعل فقد أصبح الحلف الآن مجرد أثر تاريخي من آثار الحرب الباردة في مراحلها العنيفة الأولى .

٤ - حلف المعاهدة المركزية « الستور » أو حلف بغداد سابقاً :

(Central Treaty Organization)

ترجع بداية التفكير في حلف بغداد إلى عام ١٩٥١ حين تقدمت الدول الغربية ، بعد إلغاء معاهدة التحالف والدفاع المشترك المعقودة بينها وبين بريطانيا في عام ١٩٣٦ بمشروع يهدف إلى إقامة منظمة عسكرية جماعية للدفاع عن الشرق الأوسط ، مشروع القيادة الرباعية ، إلا أن معارضة مصر للاقتراح أدت إلى تجميده ثم التخلي عنه نهائياً فيما بعد وكانت الحجة التي تُلجعت بها مصر في هذا الرفض هي أن هذا الحلف الذي يضمن للغرب إستمرار سيطرته على قاعدة قناة السويس بأهميتها الإستراتيجية الخاصة كان يتصادم مع استقلالها وسياستها ومع رغبتها في أن تبقى موقفاً محايداً من الصراع الدائر بين الكتلتين الغربية والسوفيتية .

ثم كان لتطورات الحرب الكورية التي أوضحت قوة التحدي الشيوعي في آسيا أثرها في دفع الولايات المتحدة إلى إعادة تقييمها لنظم الغرب الدفاعية في منطقة الشرق الأوسط والبحث في الكيفية التي يمكن بها سد الثغرات التي تنتص من فاعليتها وكان ذلك في تقديرها لا يتحقق إلا بإيجاد نظام دفاعي متكامل يحاول أن يدمج وأن ينسق بين جملة الارتباطات والمحالفات الثنائية المعقودة بين دول المنطقة والدول الغربية ، وبما يزيل أوجه التعارض بينها ، وأن يكتل مواردها وامكانياتها بالشكل الذي يعزز من مقدرة الغرب على مواجهة تحدي الأتحاد السوفيتي ومن ورائه قوى الشيوعية الدولية في هذا الاقليم الذي يتمتع بخصائص استراتيجية مثالية ، فضلاً عن أنه كان يضم أضخم احتياطات بترولية في العالم كله .

ومن هنا تبلورت فكرة الحزام الشمالي التي تقدمت بها حكومة إيزنهاور الجمهورية في عام ١٩٥٣ والتي تضمنت الدعوة إلى تأسيس حلف جديد في

المنطقة تكون نواته الدول الشمالية المتاخمة للاتحاد السوفيتي وبالأخص تركيا وباكستان وايران والعراق ، وقد استبعدت أفغانستان من هذا المشروع ، ثم تفتح عضويته فيما بعد لدول الشرق الأوسط الأخرى .

وكاجراء تنفيذي مبني عقدت تركيا والباكستان ميثاقاً دفاعياً ثنائياً بينهما في أغسطس ١٩٥٤ وأعتب ذلك التوقيع على الميثاق التركي العراقي في فبراير ١٩٥٥ وقد تركت المادة الخامسة من هذه المعاهدة التركية العراقية الباب مفتوحاً أمام الدول الأخرى التي ترغب في الإنضمام إليها والتي يعينها الدفاع عن السلم والأمن في الشرق الأوسط . وتلى عقد هذا الميثاق إنضمام بريطانيا إليه في أبريل عام ١٩٥٥ ثم باكستان في يوليو ١٩٥٥ ، ثم إيران في نوفمبر ١٩٥٥ وأصبح هذا التحالف معروفاً بحلف بغداد(٦) .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت القوة الرئيسية المحركة لهذا الحلف ، وعلى الرغم من أنها كانت البادئة بفكرته وهي التي وضعت تصميمه وحددت إطاره العام ، إلا أنها مع ذلك آثرت ألا تنضم إلى عضويته بصفة كاملة وإنما قصرت دورها فيه على المشاركة في أعمال اللجنتين الاقتصادية والعسكرية ولجنة مكافحة النشاط المدمم وكان السبب وراء هذا التصرف هو الرغبة في عدم استتارة رد فعل عدائي عنيف ضد السيادة الأمريكية في المنطقة ، وبخاصة من جانب مصر التي كانت الولايات المتحدة قد دخلت معها في طور من التفاهم والمهادنة ، ومن هنا فقد فوضت مهمة قيادة الحلف الرسمية إلى بريطانيا في حين ظل التخطيط لإستراتيجية الحلف الدفاعية وكذلك السلطة الحقيقية لإتخاذ القرارات الهامة فيه في يد الولايات المتحدة .

وقد نصت المادة الأولى من معاهدة حلف بغداد على أن الغرض من إقامته هو الدفاع عن أمن وسلامة الأطراف المتعاقدة . وفي المادة الثالثة تعهدت هذه الأطراف بالإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها وكذلك العمل على تسوية منازعاتهم بالطرق السلمية تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة . أما المادة السادسة فقد دعت إلى إقامة مجلس دائم على المستوى الوزاري لكسي يمارس مسؤولياته في إطار الأهداف التي قام من أجلها هذا التحالف . وفيما يتعلق بمدى

سريان معاهدة الحلف فقد حددتها المادة السابعة بأنها خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة خمس سنوات أخرى . وقد كفلت هذه المادة حق الانسحاب لأي من الدول المتعاقدة ويكون ذلك عن طريق تقديم إخطار كتابي على أن يتم ذلك قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ إنتهاء مفعول المعاهدة .

وقد اتفق على أن يكون مقر قيادة الحلف في بغداد إلا أن هذا المقر نقل فيما بعد إلى أنقرة في أعقاب قيام ثورة العراق وإسحابه من عضوية الحلف في عام ١٩٥٨ والذي تبعه كذلك تغير اسم الحلف إلى حلف المعاهدة المركبسة « الستسو » .

ومنذ البداية وقف الاتحاد السوفيتي ومصر ضد هذا الحلف بل إن الحملة المكثفة التي قادتها مصر ضده أفلحت في أن تعزل العراق عن بقية الدول العربية الأخرى التي أبت جميعها أن تنضم إلى حلف بغداد بالرغم من قوة الضغوط التي تعرضت لها هذه الدول من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا .

وكان من رأى الاتحاد السوفيتي أن هذا الحلف لم يكن في حقيقته سوى حلقة جديدة في سلسلة المخططات والمؤامرات الامبريالية التي يضدها الغرب في مواجهة شعوب منطقة الشرق الأوسط لضمان إستمرار تسلطه على ثرواتها الطبيعية والابقاء عليها ضمن مناطق نفوذه فضلاً عن أن الحلف قام على تهديد المصالح الأمنية الحيوية للاتحاد السوفيتي نفسه وهو بصفته هذه كان يمثل سلاحاً خطيراً للمجابهة العسكرية بين الكتلتين الغربية والسوفيتية في هذه المنطقة الحساسة مما كان يحمل معه أخطر العواقب والاحتمالات بالنسبة لقضية السلم العالمي .

وأما مصر فقد نظرت إلى هذا الحلف على أنه كان مؤامرة نفذتها بريطانيا وحليفها إسرائيل مستهدفة من ورائها فتح الثغرات في الموقف العربي وبالتالي التمهيد لضرب القومية العربية باعتبار أن ذلك كان ضرورياً للإبقاء على تبعية العالم العربي وتعطيل كل إمكانية للتقارب أو التجمع بين دوله كذلك كان من رأى مصر أن الغرب كان يبالح كثيراً في تصوير الخطر الذي يمثله الاتحاد السوفيتي على أمن الشعوب العربية وعلى مصالحها ومعتقداتها وذلك

في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تمثل أكثر من غيرها تهديداً مباشراً ومؤكداً على أمن العالم العربي وعلى استقلاله ووحدة أراضيه ، الخ .

والحقيقة أن حلف المعاهدة المركزية « بغداد سابقاً » كان ضعيفاً منذ البداية ويرجع ذلك فضلاً عن معارضة مصر له وعدم إنضمام الدول العربية إليه إلى العوامل الآتية :

أ - الاستراتيجية التي تقفها الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط والتي قامت على إقامة جسور من الفهم المتبادل والمصالح المشتركة وعلاقات حسن الحوار مع جارتيه الآسيويتين الحليفتين مع الغرب وتقصده بهما تركيا وإيران مما أقددهما الحماس نحو مساندة هذا الحلف وبالتالي فإنهما لم تلقيا بثقلهما وإمكاناتهما ورائه .

ب - أن التواجد البحري السوفيتي الضخم في البحر الأبيض المتوسط جعل من المشكوك فيه تماماً أن يقوم هذا الحلف بأي دور فعال في الدفاع عن هذه المنطقة في مواجهة التهديدات السوفيتية .

ج - أن الباكستان التي إنشغلت منذ البداية بصراعها مع الهند وهو الصراع الذي دفعها إلى الاتجاه نحو الصين الشيوعية لم تكن في وضع يمكنها من تقديم أي نوع من العون العسكري الذي يباعد على إنجاز مهمة الحلف ومن ثم فقد كانت عضويتها فيه أمراً صورياً مجتنباً .

٥ - الموائيق والمحالقات الغربية الثانية :

إلى جانب هذه الأحلاف والمنظمات الدفاعية المتعددة الأطراف التي أقامها الغرب في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط ، فقد أبرمت الولايات المتحدة سلسلة من الموائيق الدفاعية الثانية مع عدد آخر من دول العالم ومن أمثلة ذلك :

(أ) المعاهدة الأمريكية الاسبانية التي عقدت في عام ١٩٥٤ والتي أعطيت الولايات المتحدة بموجبها حق إقامة بعض القواعد الجوية والبحرية في

الأراضي الآسيوية في مقابل حصول آسبانيا على بعض المساعدات العسكرية الأمريكية ، وحددت مدة سريان المعاهدة بعشرين عاماً .

(ب) المعاهدة التي عقدها الولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٣ والتي تمهدتا فيها بالمساعدة المتبادلة في حالة وقوع اعتداء على أي منهما في منطقة الباسفيكي .

(ج) المعاهدة الأمريكية الصينية (الصين الوطنية) في عام ١٩٥٣ ، وبمقتضاها تعهدت أمريكا بالدفاع عن جزيرة فرموزا وجزر البسكادور ضد أي تهديد من جانب الصين الشيوعية .

(د) المعاهدة الأمريكية اليابانية التي عقّلت في عام ١٩٥١ ثم جددت في عامي ١٩٦٠ ، و ١٩٧٢ .

(هـ) إتفاقات أمريكا العسكرية مع الفلبين في عام ١٩٤٧ ، والتي بموجبها منحت الفلبين الولايات المتحدة حق إستئجار عدد من القواعد العسكرية فيها لمدة تسعة وتسعين عاماً ، ثم تحولت هذه الاتفاقات العسكرية إلى معاهدة دفاع متبادل بين الدولتين في عام ١٩٥١ ، وفيها تعهدت الدولتان بتقديم المساعدة المتبادلة إذا ما تعرض أمن أو استتلال أو الكيان الإقليمي لأي منهما للتهديد في منطقة الباسفيكي ، وتلى ذلك كما أسلفنا القول ، دخول الفلبين في حلف جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٥٤ .

(و) معاهدة الأنزوس التي عقدها الولايات المتحدة مع كل من أستراليا ونيوزيلندا في عام ١٩٥١ للدفاع عن منطقة جنوب غربي الباسفيكي .

المبحث الثاني الأعلان العسكرية في الكتلة السوفيتية حلف وارسو

حلف وارسو هو المنظمة العسكرية التي تقابل حلف الأطنطسي في الكتلة الغربية . وقد ظهر هذا الحلف إلى حيز الواقع في ١٤ مايو ١٩٥٥ اثر إتضمام ألمانيا الغربية إلى حلف الأطنطسي ، وهو الإجراء الذي أثار مخاوف الاتحاد السوفيتي بشدة نظراً لما كان يعنيه من تغير في علاقات توازن القوى في أوروبا وما كان ينطوي عليه ذلك بالتالي من تهديد مباشر لأنه القومي ومن ثم ، فقد وجد الاتحاد السوفيتي نفسه مضطراً إلى إعادة تقويم استراتيجيته الأوروبية الدفاعية ، وخلص من ذلك إلى الاعتناء بضرورة إستبدال مجموعة موائقي دفاعه الثانية مع دول أوروبا الشرقية ، بحلف عسكري جماعي .

على أن نمة رأى يقول بأن إقدام السوفيت على التحول بترتياتهم الدفاعية في منطقة شرق أوروبا من الشكل الثنائي إلى الشكل الجماعي أو المتعدد الأطراف لم يكن ليحسن إيجابياً وبصورة ملحوظة من القدرة الاستراتيجية العامة للكتلة السوفيتية لزاء حلف الأطنطسي وذلك من واقع أن المؤسسات العسكرية في دول أوروبا الشرقية كانت وائمة كلها تحت السيطرة السوفيتية المباشرة . ومن ناحية أخرى فإن مجرد إتضمام ألمانيا الغربية إلى حلف الأطنطسي لم يكن ليؤدي بصورة تلقائية وهورية إلى تفخيم القواليات العسكرية لهذا الحلف وبالدرجة التي تدفع الاتحاد السوفيتي إلى إجراء تغيير جدي في مضمون ترتيبات الأمن الخاصة بمنطقة شرق أوروبا . ويخلص هذا الرأي إلى القول بأن الأسباب الرئيسية التي كنت وراء إعلان حلف وارسو في ذلك الوقت بالذات لا تخرج عن الآتي :

١ - أن هذا التنظيم العسكري المتعدد الأطراف كان يسبغ مسحة من الشرعية الدولية على التواجد العسكري السوفيتي في شرق أوروبا كما كان يبدد الاتطباعات التي تولدت عن تطبيق أسلوب التسلط

المباشر الذي مارسه الحكم الستاليني والذي قام على التعامل مع هذه الدول كتتابع وليس كشركاء متكافئين . وعليه ، فقد أراد حلف وارسو أن يتقل إحساساً ظاهرياً بالمساواة في علاقة السوفيت بمنطقة نفوذهم في شرق أوروبا على عكس ما كان حادثاً بالفعل

ب - أن حلف وارسو كان يجعل من المتعلم على الدول المتضمة إليه أن تتحجب به ، لأن هذا الاتساع كان لا بد وأن يقاوم بالقوة الجماعية للدول الحليف .

ج - إن هذا الحلف كان يستخدم كأداة تدعيم من مركز الاتحاد السوفيتي في المساومات الدبلوماسية التي يدخل طرفاً مباشراً فيها مع الغرب ، أو بعبارة أخرى فإنه كان يهيء للاتحاد السوفيتي التفاوض من مركز قوة جديد بخلاف ما كان عليه الحال من قبل .

أما عن أهم النصوص التي إشتملت عليها معاهدة حلف وارسو فهي المواد الرابعة والخامسة والسادسة والتاسعة والحادية عشرة ، فالمادة الرابعة حصرت تطبيق معاهدة الحلف في النطاق الأوروبي البحت . ولعل هذا الاعتبار بالذات والذي يتعلق بتركيز مسؤوليات الحلف العسكرية في القارة الأوروبية وحدها ، هو الذي جعل من غير الممكن بآلية للدول شيوعية أخرى مثل الصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وكوبا أن تنضم إليه . أما المادة الخامسة فقد نصت على إقامة قيادة موحدة وإن كانت تفصيلات-إنشاء هذه القيادة قد ذكرت في بيان خاص أعلن في نفس الوقت الذي أعلنت فيه معاهدة الحلف . وبمقتضى هذا التنظيم ، تسد ريادة القيادة العسكرية الموحدة إلى جنرال سوفيتي ، وتتكون عضوية القيادة العسكرية الموحدة من وزراء الدفاع وغيرهم من كبار القادة العسكريين في دول الحلف . وإلى جانب هذه القيادة الموحدة ، أقيمت هيئة للأركان المشتركة مقرها موسكو .

أما المادة السادسة فقد نصت على إقامة لجنة سياسية إستشارية تكون مسؤوليتها الرئيسية التشاور حول الأمور المتعلقة بتنفيذ نصوص هذه المعاهدة . واللجنة السياسية الاستشارية لا يمكن اعتبارها جهازاً لصنع السياسات أو إتخاذ القرارات

في حلف وارسو ، وإنما تتمثل قيمتها الحقيقية في أنها أداة للتنسيق والتشاور بين دول الحلف . وأما القرارات الهامة فإنها تتخذ في نطاق المشاورات التي تجري بين زعماء الحزب الشيوعي السوفيتي وزعماء الأحزاب الشيوعية الأخرى في دول شرق أوروبا . وتستخدم اللجنة السياسية الاستشارية في الاعلان عن آراء هذه الدول حول بعض المشاكل الدولية كما تستغل أيضاً في بعض الأغراض الدبلوماسية .

ونصت المادة التاسعة على أن عضوية الحلف مفتوحة أمام أي دولة بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياسي والاجتماعي إذا ما توفرت لديها الرغبة في التمسك بأحكام المعاهدة والعمل على دعم أمن وسلم الشعوب التي تمثلها الدول الأعضاء في حلف وارسو وحددت المادة الحادية عشرة مدة سريان المعاهدة بعشرين عاماً ، وكفلت حق الانسحاب لأي دولة شريطة أن يتم ذلك قبل عام من تاريخ إنهاء المعاهدة . وبخلاف ذلك تجدد المعاهدة أوتوماتيكياً لمدة عشر سنوات أخرى ، وتضيف هذه المادة أنه « في حالة إنشاء نظام للأمن الجماعي في أوروبا ، وعقد معاهدة أوروبية عامة لتحقيق هذا الغرض فإن معاهدة الحلف تنتهي بمجرد أن يبدأ سريان مفعول هذه المعاهدة الأوروبية العامة » .

وفي مجال تقييم الأهمية الاستراتيجية لحلف وارسو ، فإن هناك من يرون أن هذه الأهمية قد تمثلت أساساً في ناحيتين ، أولاهما هي أن الحلف أدى دوره بفاعلية كقوة ردع مضادة لحلف الأطلنطي في المواجهات السياسية التي نشبت بين الشرق والغرب قبل انتقال العلاقات بين الطرفين إلى مرحلة الوفاق الحالية . أما ثانيتهما فهي أن الاتحاد السوفيتي قد نجح في توظيفه كأداة فعالة في التصدي لحركات التمرد التي تطل برأسها داخل المسكر الاشتراكي بين حين وآخر ضد استمرار التقيد المطلق باستراتيجية موسكو أو بالنموذج السوفيتي في التطبيق الاشتراكي ، ومن أمثلة ذلك تدخل قوات حلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا في أغسطس ١٩٦٨ لقمع حركة دويتشيك التي نادى بمزيد من التحرر والاستقلال لتشيكوسلوفاكيا عن الخط السوفيتي .

وإلى جانب ذلك . فهناك الرأي الذي يقول أن تضامن الحلف وتماسكه قد ضعف بصورة ظاهرة منذ الستينات بفعل العوامل الآتية :

- أن الترعات الاستقلالية التي اجتاحت دول شرق أوروبا وعبرت عن نفسها في عدد من المواقف والسياسات ، وهي الظاهرة المعروفة بالبوليستريزم حالت دون تدعم كيان الحلف وتطوره إلى مرحلة الرحلة أو الإنعماج العسكري الكامل بين الدول الأعضاء فيه كما كان متوقفاً له عند قيامه ، بل ان دولة مثل ألبانيا أمتنعت عن المشاركة في أنشطة الحلف منذ سنة ١٩٦٢ وإنسحبت منه كلية في عام ١٩٦٨ . كذلك فإن الصين التي سمح لها عند إنشائه بالمشاركة فيه كمراتب دائم ، أنهت هي الأخرى رابطة إنسابها لهذا الحلف .

- أن نمو العلاقات التجارية والاقتصادية بين شطري القارة الأوروبية أضعفت كثيراً من الحافز لدى دول شرق أوروبا بالإسهام إيجابياً في نشاطه العسكري ، وهو ما يتنص بالتالي من فعاليته . ونحن من جانبنا نتحفظ على هذا الرأي لأنه ضد ما تجزم به المؤشرات العسكرية الراهنة .

- إن الحلف بوضعه الراهن ليس أكثر من أداة يستخلمها السوفييت في التصديق الرسمي على مبادراته السياسية الخارجية ، أو بمعنى آخر فإن قيمة الحلف الأدبية تفوق بكثير قيمته العسكرية . ومرة أخرى فإن هذا الرأي يبدو مبالغاً فيه إلى حد كبير .

المصادر

- (١) للحصول على تفاصيل أكثر عن ميثاق ريو راجع :
Jack Plano & Robert Riggs, Forging World Order : The Politics of International Organization, (Macmillan, New York, 1967), pp. 295 - 298.
V. D. Mahajan, International Politics Since 1900, (S. Chand & Co., Delhi, 1964), op. 400 - 401.
- (٢) راجع في الظروف التي احدثت بنشأة حلف الاطلنطي :
John, Spenser, American Foreign Policy Since World War II, (Praeger, New York, 1960), pp. 45 - 52.
William G. Carleton, The Revolution in American Foreign Policy : Its Global Range, (Random House, New York, 1963), pp. 177 - 189.
Michael Palmer & John Lambert, European Unity, (Allen & Unwin Ltd., London, 1969), pp. 371 - 372.
- (٣) Palmer & Lambert, European Unity, op. cit., pp. 372 - 384.
- (٤) للحصول على تفاصيل أكثر من الظروف التي ادت الى قيام حلف جنوب شرق آسيا يمكن الرجوع الى :
John Spenser, op. cit., pp. 106 - 113.
V.D. Mahajan, op. cit., pp. 412 - 419.
David S. Mcclaren, The Cold War in Transition, (Macmillan, New York, 1967), p. 46.
Fred Greens, U.S. Policy and the Security of Asia, (MacGraw Hill, New York, 1968), pp. 102 - 123.
- (٥) V. D. Mahajan, op. cit., pp. 419 - 424.
- (٦) راجع في بيان هذه التحالفات والاعداءات :
Robert Osgood, Alliances and American Foreign Policy, (The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1968), p. 60.
- (٧) Andrzej Korbonaki, The Warsaw Pact, (International Conciliation, May 1969) pp. 13 - 22.

الإحلاف العسكرية ودرئيات الأمن الأقليمي : مراجع مختارة

- 1- Deutch, Karl, and Others, Political Community and the North Atlantic Area, (Princeton University Press, N.J., 1968).
- 2- Kintner, William, Peace and the Strategy Conflict, (Praeger, New York, 1967).
- 3- Korbonski, Andrzej, The Warsaw Pact, (International Conciliation, May 1969).
- 4- Mahajan, V.D., International Politics Since 1900, (Chand, New Delhi, 1964).
- 5- McClellan, David, The Cold War in Transition, (Macmillan, New York, 1967).
- 6- Osgood, Robert, Alliances and American Foreign Policy, (Baltimore, 1968).
- 7- Palmer, Michael, European Unity: Cooperation and Integration, (Allen & Unwin, London, 1969).
- 8- Plano, Jack and Robert Riggs, Forging World Order: The Politics of International Organization, (Macmillan, New York, 1967).
- 9- Platzgraff, Robert, The Atlantic Community: A Complex Imbalance, (Van Nostrand, New York, 1969).
- 10- Radway, Laurence, Foreign Policy and National Defense, (Scott, Foresman and Company, 1969).
- 11- Riskhoff, Harold V, NATO: Issues and Prospects, (The Canadian Institute of International Affairs, Ontario, 1967).
- 12- Robertson, Charles, International Politics Since World War II, (Wiley & Sons, New York, 1966).
- 13- Schleicher, Charles, International Relations, op. cit.
- 14- Smith Mark and Claudia Johns, American Defense Policy, (Johns Hopkins Press, Baltimore, 1963)
- 15- Spanier, John, American Foreign Policy Since World War II, op. cit.
- 16- Tarr, David American Strategy in the Nuclear Age, (Macmillan, New York, 1967)